فعلى صعيد صياغة مواد وبنود وقواعد واحكام النظام الداخلي للجبهة نستطيع القول وبكل ارتياح وثقة انه ينسجم مع المتطلبات اللينينية للبناء الحزبي، وقد ساهم المؤتمر الوطني الرابع مساهمة كبيرة في تدقيق مواده حيث اعطى تعريفاً ادق له يبين اهميته ومضمونه كقرار عام ملزم لعموم الحزب، وعلى اساسه تتشكل الوحدة التنظيمية كما دقق المؤتمر بتصنيف الجبهة حيث عرفها كفصيلة طليعية من فصائل الطبقة العاملة وليس الفصيل الطليعي لها، ورفع مستوى الحد الادنى لفترة العضوية المتدربة، وحدد العمر التنظيمي الادنى لاعضاء الهيئات القيادية، ومن جانب اخر لعبت اجازة المؤتمر للتقرير السياسي والتنظيمي دوراً كبيراً على صعيد تطوير ومنهجة النشاط الحزبي وعلى صعيد الفهم الاعمق لمتطلبات عملية التحول على كافة الصعد، وقد ترسخ هذا بقرار المؤتمر باعداد شروحات النظام الداخلي، وتنقيح وثائق الحزب الأساسية.

وفي مرحلة ما بعد المؤتمر الوطني الرابع وحتى انعقاد المؤتمر الخامس جرت تطورات ملحوظة على الصعيد التنظيمي يمكن تلخيص اهمها بالاتي:

- انتظام عمل الهيئات المركزية، التحضير لها وتحسين الاختصاص في الاطر المحيطة بها.
- ترسيخ مبدأ انتخاب الهيئات القيادية في الحزب، وتعزيز مستوى الانضباط الحزبي الواعي.
- ارتقاء العمل في مجال رؤية الاستقلالية النسبية للمنظمات الحزبية وضرورة وجود صلة تفاعل حي معها.
- الاهتمام المتزايد بتحسين قاعدة الحزب الجماهيرية وتوسيعها وبناء المنظمات الديمقراطية المحيطة.
- الاهتمام بكفاحية اعضاء الحزب وتصليب بنيتهم من خلال الممارسة والخدمة الثورية وتنفيذ المهام الكفاحية.

لقد استطاعت الجبهة المحافظة على وحدتها التنظيمية وترسخ دورها وتعززت مكانتها في اوساط شعبنا وبين قواه السياسية في ظل منعطفات صعبة وحادة وتطورت وتقدمت الى الأمام على اكثر من صعيد، لكنها في نفس الوقت عانت ولا تزال من ثغرات ونواقص، الأمر الذي عكس نفسه على التنظيم وعلى فاعلية الجبهة، وعلى الوتيرة المطلوبة لعملية التحول.

وبقدر ما يجب ان لا تعمينا الثغرات والنواقص عن رؤية الايجابيات والشوط الكبير الذي انجز على صعيد التحول التنظيمي. بقدر ما يجب ان تجعلنا نشحذ الهمم، ونبذل المزيد من الجهد للتخلص من الثغرات وتأثيراتها والقضاء عليها.

وعلى الصعيد التنظيمي العام، علينا عدم الاكتفاء بسير حياتنا التنظيمية على اساس النظام الداخلي فحسب، بل يجب التوجه الجاد في المرحلة القادمة من اجل تدقيقه وتطويره ومن اجل الممارسة المبدعة لمواده، بحيث تعطي الممارسة التنظيمية بعدها السياسي والفكري من خلال خلق الاليات الضرورية لتجلي فعل المبادىء والقواعد التنظيمية والديمقراطية، وذلك بتملك النمط الديالكتيكي للعمل والقيادة الحزبية، ومن خلال التركيز على المواصفات النوعية وعلى مقاييس الفاعلية التنظيمية وبدور الطليعة وصفاتها وتضحيتها وعلاقتها بالجماهير، كما يتطلب التطور التنظيم تطوير هياكل وأساليب وطرائق العمل لتتوافق مع عملية التطور الجارية.

ويتطلب التطور التنظيمي اللاحق الانشداد لمحورية التجديد الديمقراطي للحزب وذلك من خلال تعزيز تفاعل الاراء والافكار في الحزب، ومن خلال ديناميكية الاعلام الحزبي المتوافق مع

متطلبات التطور الهائل بأساليب التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات، ومن خلال استخراج رأي القاعدة الحزبية في القضايا المفصلية وتفعيل دور الاعضاء في رسم سياسة الحزب بفاعلية ونشاط

رابعاً: على الصعيد السياسي:

ان التحول الى مواقع الاسترشاد بالمنهج المادي الجدلي التاريخي هو عملية فكرية- سياسية طبقية وتنظيمية متكاملة، ومترابطة، فالتحول على الصعيد الايديولوجي يجد مردوديته ونتائجه في تملك الحزب، وهيئاته القيادية تحديداً، للنظرية كمرشد للعمل وكنهج للتحليل والتغيير الثوريين ويتجلى ذلك من خلال استخدام المفاهيم والمقولات والقوانين وادوات التحليل المادية الديالكتيكية في قراءة الواقع الملموس ورسم الاستراتيجية والتكتيك الثوريين المعللين علمياً، اما التحول على الصعيدين التنظيمي والطبقي فيتحدد هدفهما في نهاية المطاف بخدمة تحقيق الاهداف والمهام المستنبطة والمرسومة من قبل الحزب والمعبرة عن مصالح أوسع الفئات الجماهيرية الكادحة اي ان المسألة سياسية- فكرية ترتبط بجوهر الحزب كقائد سياسي للجماهير وضرورات توفير متطلبات هذا الجور وتجلياته الملموسة في الممارسة العملية والحزب الثوري في جوهره هو عضوية اجتماعية حية تعبر عن ارتباط النظرية الثورية بالحركة العمالية والشعبية والجماهيرية من اجل نقل الوعي والتنظيم اليها على طريق تحقيق اهداف ومهام التقدم الاجتماعي ونقل الوعي والتنظيم هو مضمون سياسة الحزب، لأنه هو الذي يمكنه من لعب دوره القيادي الطليعي، اي ان التحول على الصعد الايديولوجية والطبقية والتنظيمية يتكثف محتواه في السياسة، ولذا فانه اذا كان التحول على الصعيد الايديولجي هو المقياس المحدد في نجاح عملية التحول، لأنه يعطي النصح لعلمية الوعي والتنظيم، فان التحول على الصعيد السياسي هو المقياس الحاسم، لكونه يكثف ذلك من خلال الممارسة النضالية الثورية، وتزداد اهمية العامل السياسي كونه عاملاً حاسماً في تحديد البرنامج السياسي للحزب وفي تحديد الاستراتيجية والتكتيك الثوريين، خاصة في الظروف الثورية المعقدة، كما هو حال الوضع الفلسطيني.

على هذا الأساس فان نضج السياسة نفسها يتحدد بمقدار عمق تملك المنهج المادي الجدلي وتمثله في الممارسة، اما تحقيقها فيعتمد على القدرة على استنباط وامتلاك الوسائل والطرق والأساليب التي تجعل الممارسة خلاقة ومبدعة في الظروف الملموسة وصولاً للأهداف والمهام عن طريق حركة الجماهير الواسعة وليس الافراد او القادة اي ان السياسة ليست مجرد شعار، او صراع او مواقف وتصاريخ، بل هي فوق هذا كله علم وفن لقيادة الصراع الطبقي بكافة اشكاله وتجلياته وتعقيداته وعليه فان السياسة الثورية يجب ان تتسم بصفات العلمية والموضوعية والانسجام وعدم التناقض، والسمة العملية المبادرة والمبدئية مع المرونة العالية، والارتباط بالجماهير، والواقعية الثورية، وهذا ما يسعى التوصل اليه الحزب المتحول من مواقع الديمقراطية الثورية الى مواقع الماركسية، واذا كان الاقتراب من الفكر الاشتراكي العلمي يبدأ بالسياسة فيُ المراحل الاولى فانه في المراحل اللاحقة للتطور تنعقد هذه المسألة ، فلا يعاد يكتفي بتحليل ظواهر الامور، وبالخبرة السياسية التي اشترطت ذلك الاقتراب بل العمق في جوهر الظواهر والعمليات من منطلقات ومدخل طبقي منسجم تابع ومنشد للمصالح الجذرية للطبقة الاكثر ثورية واهدافها البعيدة والقريبة، مع رؤية المصالح الطبقية المشتركة للكادحين في كل لحظة ملموسة بحيث